بعد هذا الموجز لابعاد أزمة الدولار ، ننتقل الى موضوع تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ حيث سنشرح الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار والذيول التي ستترتب على هذه العملية .

ولكي نستطيع تحديد الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار لا بد من القاء نظرة سريعة على حجم واتجاه تجارة اسرائيل الخارجية في الوقت الراهن .

تدل آخر الاحصائيات على ان حجم السلع المصدرة من اسرائيل بلغ في عام ١٩٧٠ (٧٨١) مليون دولار موزعة بين البلدان المستوردة على النحو التالي : ٣٦٪ الى السوق الاوروبية المشتركة ، ٢٣٪ الى المنطقة التجارية الحرة في اوروبه ، ١٩٪ الى الولايات المتحدة وكنده ، ٥٪ الى افريقيا ، ١٤٪ الى آسيا ، ٢٪ الى اوروبه الشرقية . وهكذا فان الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة تشكل ١٩٪ من مجموع الصادرات ويتألف معظمها من الاحجار الكريمة (الماس) وقد بلغت قيمتها المطلوبة ١٦٥ مليون دولار خلال العام ١٩٧٠ . وعلى الرغم من ان السوق الاوروبية المشتركة لا تزال تعتبر أهم اسواق السلع الاسرائيلية فانه لا يمكن تجاهل اهمية السوق الامريكية سواء نظرنا اليها كقيمة مطلقة او نسبية في حجم الصادرات الاسرائيلية . والسؤال المطروح عما اذا كان تخفيض الليرة هو الحل الامثل . والجواب على ذلك انه نظريا يمكن لاسرائيل ان تعالج العجز في ميزانها التجاري بأحد او مزيج او جميع الاجراءات التالية :

أ — اللجوء الى احتياطها من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . وهذه الطريقة تكون مجدية اذا كان الاحتياطي كبير الحجم نسبيا الى حجم التجارة الخارجية للبلد موضع الازمة واذا كان العجز طارئا وغير عميق الجذور . وكلا الشرطين غير متوفر بالنسبة لاسرائيل فحجم الاحتياطي النسبي ضئيل وفي تناقص مستمر والعجز في الميزان التجاري اصبح صفة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته حتى الان .

ب — تخفيض او تجميد مستوى الاسعار والاجور في محاولة لاحتواء اي ارتفاع في أكلاف انتاج السلع التصديرية حتى لا تفقد ميزتها النسبية وبالتالي حصتها من الاسواق العالمية . ونجاح هذا الاجراء يتطلب اتباع سياسة نقدية مرنة كما يتطلب تجاوبا من نقابات العمال بحيث تلتزم بأسس معينة بالنسبة لمطالبتها بزيادة الاجور . وهذا الاجراء عمليا يساوي تخفيض قيمة العملة مع بقاء مستوى الاسعار ثابتا .

ج — فرض رقابة على الاستيراد واتباع سياسة انتقائية تجاه الصادرات بحيث تشجع تلك الصادرات التي تمتلك مقدرة على المنافسة بنجاح في الاسواق العالمية . وهذا الاجراء رغم انه يؤدي الى نتائج مباشرة وسريعة ، فان كثيرا من الدول تفضل عدم اللجوء اليه نظرا لما يتركه من تشويش على عملية توزيع الموارد الاقتصادية في نظام يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

د — تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بالنسبة للعملات الاخرى بحيث تصبح السلع الاسرائيلية نسبيا ارخص مما كانت عليه ، في حين يصبح استيراد السلع الاجنبية الى اسرائيل اكثر كلفة وهذا من شأنه بالتالي ان **يزيد** من حجم الصادرات **ويقلل** من حجم الاستيراد بحيث يقل العجز في الميزان التجاري .

ولكي ينجح اجراء التخفيض في تحسين الميزان التجاري لا بد من توفر شروط عديدة منها : ان لا ترد الدول التي يؤثر عليها هذا التخفيض بتخفيض قيمة عملتها بنسبة مماثلة ، وان يكون الطلب على السلع الاسرائيلية **مرنا** وان يكون الطلب على الواردات **مرنا** ايضا حتى يؤدي هبوط مستوى الاسعار للسلع المصدرة الى **زيادة** كبيرة في حجم الصادرات وارتفاع أسعار السلع المستوردة الى **هبوط** كبير في حجم الاستيراد مما يؤدي بدوره الى انخفاض العجز الكلي في الميزان التجاري .

وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يعمل الان في ظل « عمالة كاملة » من حيث تعبئة عوامل الانتاج المتوفرة ، فان شرط المرونة لتحسين وضع الميزان التجاري يصبح ضروريا ولكنه